

ثانيا: قطاعات الأمن حسب النقيدين (كوينهاجن).

إذا انطلاقا مما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل بالإضافة للعوامل العسكرية، العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهنا ميز باري بوزان بين خمسة (05) قطاعات وأبعاد أساسية للأمن وهي¹:

01/ البعد العسكري: القدرات الدفاعية ومدرجات نوايا الدول الأخرى ومستويات تفاعل أطراف الهجوم المسلح.

02/ البعد السياسي: مستوى الاستقرار التنظيمي للدول ومصدر شرعية المنظومات الحكومية والايديولوجية.

03/ البعد الاقتصادي: توفر الموارد المالية وضمان الأسواق للحفاظ على القوة الاقتصادية للدولة ورفاهية مواطنيها.

04/ البعد الاجتماعي: قدرة المجتمع على حماية خصوصياته الثقافية واللغوية والدينية والهوية الوطنية من مختلف التهديدات، والقدرة في نفس الوقت على توفير شروط موضوعية لتطويرها وتكيفها مع أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

05/ البعد البيئي: القدرة على المحافظة على المحيط الحيوي ضد كل ما يعيق النشاط الإنساني.

¹ - حسام حمزة، دوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص16.

فهذا التحليل الذي قدمه بوزان Buzan يوسم بأنه الأوسع والأشمل لمفهوم الأمن الدولي، وذلك اعتباراً إلى أنه أخذ منحى عمودي وأفقي في نفس الوقت، عمودياً كونه لم يهمل العناصر الأساسية والمحددات المرجعية للتحليل العلمي لمسألة الأمن الدولي، والتي تتمثل في الفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي مع اعتبار الدولة فاعل مركزي، وأفقياً كونه أخذ بتعدد المواضيع المتعلقة بالقضايا الأمنية في جوانبها الأساسية: العسكرية، الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والايكولوجية. دون إغفال تركيز بوزان على أهمية قوة الدولة، والتي لا تتحقق من خلال القوة المادية كما يرى والتز Waltz، وإنما اعتباراً إلى مستوى استقرار مؤسساتها وقوة انسجام بنائها الاجتماعي والسياسي الداخلي.

ومن جهة أخرى لم يهمل بوزان أهمية البعد الإقليمي في الأمن، فهو يعطي أيضاً قيمة مهمة لضرورة بناء نظام الأمني الإقليمي بالنسبة للدول، اعتباراً إلى القيمة الوظيفية للأمن الوطني/القومي فيه، فمن غير الممكن عزل أمن الدولة عن الواقع الأمني للمجال الإقليمي الذي تنتمي إليه، فهو يعتبر الظاهرة الأمنية "ظاهرة علائقية" Relational Phenomenon، لأن المسألة الأمنية للدولة ليست فردانية أو معزولة عن محيطها الإقليمي وفق ما كان سائداً في المنظور التقليدي، بل على العكس هي مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً وبإمكانية التأثير والتأثر بالتهديدات الأمنية المتواجدة فيه، فالمجال الإقليمي يعتبر مستوى مهم ترتبط فيه الفواعل الدولية، إلى الحد الذي لا يمكن دونه النظر إلى أمن أحدها دون الأخرى، ويلعب في ذلك المجال الجيو-سياسي والإيديولوجي دوراً أساسياً في ترسيم حدود هذا المجال، ويطلق عليه بوزان تسمية "المجمع الأمني الإقليمي" Regional Security Complex .

فحسب **بوزان** التهديدات العسكرية لم تعد المصدر الأساسي لغياب الأمن، وهي في نفس الوقت غير قادرة على تحييد هذه التهديدات المتعددة والمعقدة، فهي تشمل جوانب متداخلة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وحتى هوياتية، ومن هنا سمحت تحليلات باري بوزان بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة، وإدخال وحدات تحليل متعددة مثل : الفرد، الجماعة، المجتمع المحلي، الأمة، الإقليمي، والدولي، فقد قام بإدخال موضوعات مرجعية جديدة مع تعميقها .

ثالثاً: مستويات الأمن

المستوى الفردي:

يرتبط الأمن الفردي كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية بتحقيق الحياة الكريمة وأسلوب الحياة اللائق بالبشر في متطلباته الأساسية، كالتعليم والصحة وتوفير فرص الشغل والرفاهية الاقتصادية، فقد تغيرت أجندة الأمن وأولوياته على مستوى الفواعل الدولية، فأمن الدولة أصبح غير ممكن دون تحقيق أمن الفرد.

المستوى القومي/الوطني:

يعتبر الأمن القومي أو الوطني المرتبط بأمن الدولة وسيادتها كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية من أهم مستويات الأمن خلال القرن العشرين، وأخذ أهمية أكبر بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد النتائج الكارثية التي خلفتها طبيعة العلاقات الدولية الصراعية، فحاول العديد من الباحثين اعتماد الدولة كمستوى لتحليل طبيعة وواقع العلاقات الدولية، بغرض تقديم تفسيرات علمية موضوعية لأسباب غياب الأمن في النظام

الدولي، ومحاولة تقديم حلول بغرض انهاء أو التقليل من حدّة الصراعات الدولية. ورغم ظهور بعض الفواعل الجديدة في النظام الدولي، كالمنظمات الدولية الاقليمية والعالمية الحكومية وغير الحكومية، غير أن الدولة ظلت الوحدة الأساسية المؤثرة في أمن هذا النظام، فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال دائما الشغل الشاغل في السياسة الدولية، ويتم التعامل معه بمفاهيم مختلفة وفق طبيعة الأنظمة السياسية، كالدفاع الوطني والقومي أو الأمن الوطني أو السيادة والمصلحة القومية، فهو المحور الرئيس للسياسة الخارجية لأي دولة وجوهر سياستها العليا.

المستوى دون الاقليمي:

هو تنظيم مركب من عدد محدود من الدول في اطار المصلحة المشتركة، وتكون غالبا مكاملة وغير متعارضة مع الأمن الاقليمي، فتقوم بدور مهم جدا في انجاح ودعم ركائز وأسس الأمن الاقليمي، فهو مستوى فوق القومي وأدنى من الاقليمي. وهذا المستوى يعنى بتأمين متطلبات الأمن لهذه الدول من خلال ترتيبات أمنية أو تنظيم كامل.

المستوى الاقليمي:

أضحى هذا النوع من التنظيم السمة البارزة التي تطبع النظام الدولي القائم حاليا، ويقوم نظام الأمن الاقليمي على تأمين الدول الأعضاء فيه من التهديدات الداخلية والخارجية بما يكفل لها الأمن والاستقرار ، وذلك بناءً على توافق مصالح وأهداف هذه المجموعة التي غالبا تكون متقاربة جغرافيا، والأهم من ذلك تماثل التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها، فهي منظومة مركبة ومنسجمة تقوم بتنمية قدراتها المشتركة بما يقوي تماسكها وحيويتها وقدرتها على التكيف مع مستجدات بيئتها الداخلية والخارجية، وهذا ما